"النهار"
الجمعة ٢٨ نيسان ٢٠٠٦

المدير العام للأونيسكو حضر الإعلان عن "برنامج سياسة العلم والتكنولوجيا والإبداع في لبنان"

السنيورة: القصور في البحث العلمي عائد إلى عدم وجود وعي استراتيجي بعيد المدى

علينا استنهاض الجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة وقطاعات الأعمال والإنتاج والخدمات

ماتسورا يحمل درع المجلس الوطني للبحوث العلمية.

الحضور وبدا الوزير خالد قباني والنقيب محمد بعلبكي وعدد من السفراء.(محمود الطويل)

الدكتور جورج طعمة والرئيس فؤاد السنيورة والمدير العام للاونيسكو كوتيشيرو ماتسورا والدكتور معين حمزة في السرايا.

المعرض المرافق للحفل العلمي.

في زيارته اللبنانية كانت للمدير العام لمنظمة الاونيسكو كويشيرو ماتسورا لقاءات كثيرة، بدأت منذ الصباح الباكر واستمرت حتى المساء. ولعل المحطة الابرز كانت في السرايا الحكومية حيث شدد الرئيس فؤاد السنيورة على الاهمية الفائقة التي توليها الحكومة للسياسة العلمية والتكنولوجية التي توصل اليها المجلس الوطني للبحوث العلمية بالتعاون مع منظمة الاونيسكو. ولفت الى ان لدى لبنان ميزات تفاضلية في المجالات البحثية والعلمية ومجالات بحوث وتخصصات في حقول علمية تطبيقية متعددة، مبشرا باننا الآن على مشارف نهوض حقيقي في المجالات التكنولوجية والبحوث العلمية. داعيا الى عدم تفويت هذه الفرصة.

السنيورة رعى وماتسورا حفل اعلان المجلس الوطني للبحوث العلمية عن "برنامج سياسة العلم والتكنولوجيا والابداع في لبنان".

بدأ الحفل بكلمة لرئيس مجلس ادارة المجلس الدكتور جورج طعمه فقال: يسعدني جدا ان نجتمع اليوم لنطلق معا تفاصيل السياسة العلمية والتكنولوجية المتعلقة بالابداع البحثي في لبنان.

لقد وضعت اول خطة للسياسة العلمية في مطلع السبعينات. وجدد نص هذه السياسة ليتماشى مع المتطلبات المستجدة منذ عشرة اعوام. الا انه كان لا بد من متابعة التقدم العلمي المتجدد يوميا في مختلف الحقول، فيبقى لبنان مواكبا لكل جديد على الصعيدين العالمي والمحلي، ولذا سعى المجلس بفضل تعاون نخبة من الاختصاصيين الى وضع مخطط حديث للسياسات المتقدمة للعلم والتكنولوجيا والابداع، بهدف خلق مجالات عمل جديدة يحتاج اليها المجتمع، تتلاءم مع متطلبات القطاعين الخاص والعام وتصب في خانة الانماء المستديم. وبكل صدق يمكن القول انه لولا المتابعة الحثيثة لهذا الموضوع والتي قام بها الامين العام الدكتور معين حمزة، لما تحقق الوصول الى المخطط الذي نحن في صدده اليوم والذي سيقدمه لنا بعد قليل.

ثم تحدث الامين العام للمجلس الوطني الدكتور معين حمزة فأوضح ان المجلس قام باعداد مخطط سياسات العلم والتكنولوجيا والابداع في لبنان STIP الذي يمثل عصارة جهد تطوعي استمر ثلاث سنين لنحو اربعين خبيرا من العلميين اللبنانيين، ومن المحترفين والخبراء الدوليين، الذين عملوا على بلورة المخطط واعداد وثائقه التي تتصف برؤية موضوعية على الصعيد المحلي وبتطلعات اقليمية ودولية.

واشار الى ان المخطط يتضمن برنامجا تنفيذيا طموحا لخمس سنين ومبادرات لا بد من المضي فيها على التوالي او بالتوازي، ضمن مجالات عديدة (نشرتها "النهار" امس). وأمل في ان يسهم المخطط في تنمية "ثقافة عامة للعلم والابداع"، على مختلف المستويات في لبنان، لتصبح طبيعة ثانية للمواطن اللبناني، تنمو في داخله من مراحل التعليم الاولى وترافقه في كل مراحل حياته العملية في ما بعد.

ودعا الدولة الى اعتماد سياسة واضحة لدعم البحث العلمي والابداع التكنولوجي كأساس في برامجها التنموية والاقتصادية، والسعي الى قيام شراكة وطنية فعالة تلعب دورها في برامج التنمية الوطنية.

ثم تحدث المدير العام للاونيسكو كويشيرو ماتسورا فقال: "مما لا شك فيه انه ليست هناك صيغة واحدة لمخططات سياسات العلوم تؤدي الى تشجيع تطور العلم والتكنولوجيا والابداع في كل المناطق، بالتالي، من المهم تحليل انظمة الابداع الوطنية لمقارنة التجارب الخاصة بالبيئات الاقتصادية والثقافية المختلفة واقتراح الممارسات الفضلى، وتعزيز هذه الانظمة وتطويرها. تشمل اولويات البحث العلمي في لبنان مجالات مثل الادارة المستدامة للمناطق الساحلية والموارد البحرية للطاقة، والمياه، والتنوع البيولوجي، والتقنيات الحيوية وتطبيقاتها في مجالي الزراعة والصحة في لبنان وتقانات المعلومات والاتصال كأدوات ومنتجات وتوزيعها على قطاعي التجارة والصناعة،

وتكنولوجيا الشبكة العالمية للمعلومات وتعريب برامج الكومبيوتر واخيرا المواد والثقافات الذكية.
وهنا اشير ايضا وباهتمام كبير الى اخلاقيات العلم والتكنولوجيا.
ولكي تتمكنوا من تحقيق هدفكم الوطني الخاص بانشاء مجتمع جديد مرتكز على المعرفة، من الضروري ان تقوموا بتوفير المصادر العلمية، بما في ذلك تقانات المعلومات والاتصال من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفيما لا يزال يتعين عليكم تخطي تحديات عدة في هذا المجال، يشكل التزامكم باعادة تصميم مخطط سياسات العلم والتكنولوجيا والابداع في بلدكم لبنان اشارة واضحة إلى ارادتكم ورغبتكم في النجاح.
يشكل تطوير نظام البحث العلمي في لبنان واعادة احيائه تحديا مهما، فسيكون لهذا التطوير وقع ايجابي ليس فقط على لبنان وحده، بل ايضا على المنطقة بكاملها، وذلك نظرا الى المكانة المتميزة التي يتمتع بها بلدكم الكريم والى مساهمة العلماء والمهندسين اللبنانيين على المستوى الاقليمي.
بعد ذلك تحدث السنيورة فقال: لقد اردت من وراء اطلاق برنامج سياسة العلم والتكنولوجيا والابداع في لبنان من رئاسة الحكومة في السرايا وفي حضور المدير العام للأونيسكو وهذا الجمع من الاساتذة اللبنانيين والمهتمين في هذه الشؤون، التأكيد على الاهمية الفائقة التي توليها الحكومة للسياسة العلمية والتكنولوجية التي توصل اليها المجلس الوطني للبحوث العلمية، وخصوصا بعد توسع مهماته بحيث أصبح معنيا ببحوث العلوم الاساسية والهندسية وعلوم الحياة والانسان والمجتمع.
لقد كنت أرى دائما اننا مقصرون في مجالات البحث العلمي، والتي تتصل بدعم بحوث طلاب الاطروحات في لبنان والخارج، وتتصل باجراء مسوحات وبحوث في شتى المجالات العلمية المختلفة، وتتصل بالدراسات المتعلقة بمشكلات البيئة والصناعة والزراعة والطاقة والغذاء وتكنولوجيا المعلومات والصحة بلبنان، وتتصل اخيرا بدراسات في الاقتصاد والسوق وحاجاته وغيرها من الامور التي تهم حياة المواطنين، وتسعى الى التلاؤم مع الاجواء المصرفية العالمية المعاصرة. وقد كان هذا القصور عائدا بالدرجة الاولى لعدم وجود وعي استراتيجي بعيد المدى، وعدم وجود اطار او خطة تشجع على ذلك، واخيرا عدم توفر الموارد الكافية للقيام بهذه المهمات على الوجه الملائم والمرجو.
ان ما نحن بصدده الان هو الاعلان عن توافر سياسة وطنية لبحوث العلم والتكنولوجيا للمرة الاولى. وهذا أمر ممتاز، يستحق الاشادة ويستحق المجلس الوطني للبحوث العلمية التهنئة من أجله. يكون علينا الان العمل على تأمين الموارد البشرية والمادية الكافية للسير قدما في السياسة الجديدة، والعمل من جهة اخرى على بناء الشراكة التي تتحدث عنها تلك الخطة او السياسة من أجل الدعم والمساعدة وفتح الآفاق، واجراء التعديلات المعينة على التلاؤم والتأهل والنجاح في ذلك.

بيد ان الجانب الاخر الذي ينبغي الحرص على استنهاضه لمساوقة السياسة الجديدة والمشاركة فيها يتعلق بالساحة العلمية والثقافية في لبنان. وأعني بذلك الجامعة اللبنانية، والجامعات والمعاهد الخاصة الاخرى. فهنالك حتى الان تعاون ومشاركة من جانب الجامعة اللبنانية، وهذا الامر ينبغي السير فيه وتطويره بحيث تصبح الجامعة الوطنية طرفا رئيسيا في انفاذ السياسة العلمية الوطنية، لانها المؤسسة العلمية الوطنية البارزة والمعنية اكثر من غيرها بالمسألة منطلقات وآثاراً ونتائج. ولكن في لبنان ايضا جامعات ومؤسسات علمية خاصة راقية، عندها خطط متواضعة للبحث العلمي. ويكون على المجلس الوطني بتوجهاته الجديدة ان يدفع باتجاه حث تلك المؤسسات التعليمية للمشاركة في الاهتمامات، والمشاركة في البحوث بما يتعدى دعم بحوث الطلاب، للاسهام في النهوض الوطني العلمي العام.

وثمة جانب متعلق بمشاركة قطاعات البنوك والاعمال والشركات وقطاعات الانتاج والخدمات. فالذي أراه أن هذه القطاعات أسهمت بما فيه الكفاية في المجالات المتصلة باهتماماتها، ولم تتوافر لديها برامج تدريبية للشباب اللبناني في مجالات البحوث وادخال التكنولوجيا، اما لان ذلك لا يجلب ارباحا في المدى القصير، او لعدم الثقة بامكانات العلميين اللبنانيين وقدراتهم.